المعهد العالمي للدراسات الاستراتيجية
GLOBAL INSTITUTE FOR STRATEGIC RESEARCH
عضو في جامعة حمد بن خليفة
Member of Hamad Bin Khalifa University

السودان وجنوب السودان: تشابه المسارات وانسداد أفق الدولة بين الفشل البنيوي والتنازع النخبوي

منذ انفصال جنوب السودان عام 2011، بدا وكأن التاريخ يعيد إنتاج نفسه ليقدّم لنا نموذجين متشابهين لدولتين ينخرهما الفساد وغياب الحوكمة الرشيدة. فبينما حلم المجتمع الدولي بولادة نموذج تنموي جديد في القارة، انتهت التجربة إلى مأساة مزدوجة لدولتين تتنازعان البقاء. فجنوب السودان، الذي كان يمتلك كل مقومات النجاح لبناء كيان قوّي لما يمتلكه من موارد نفطية ضخمة ودعم دولي غير مسبوق، أصبح اليوم أفقر دولة في العالم بنسبة فقر تتجاوز 90%. أما السودان البلد الغني بموارده الطبيعية، فيعيش حربًا داخلية مدمّرة تهدد وحدته الوطنية، بعدما انزلقت الدولة في صراع بين الجيش وقوّات الدعم السريع، أفضى إلى أكبر أزمة إنسانية يشهدها العالم في الوقت الراهن.

تكشف هذه التجربتان عن أزمة بنيوية عميقة في مفهوم الدولة الوطنية في أفريقيا، حيث غابت المؤسسات الجامعة، وتغلّبت الولاءات القبلية والجهوية، وتحولت السلطة إلى غنيمة تتقاسمها النخب لا عقدًا اجتماعيًا يربط المواطنين بدولتهم. في السودان، عجزت النخب السياسية منذ الاستقلال عن بناء نظام حكم ديمقراطي مستدام، أو مؤسسات قادرة على تحييد الدولة عن الصراع الحزبي، فاستمر نمط الحكم القائم على المركزية المفرطة وتهميش الأطراف، مما فجر حروبًا متكررة في الجنوب ودارفور وكردفان. أما جنوب السودان فقد حمل في طياته مقومات الفشل، حين تأسست الدولة الوليدة على أسس المحاصصة القبلية لا المواطنة، فسرعان ما انفجرت الحرب الأهلية بين قبيلتي الدينكا والنوير، ليتحول الصراع السياسي إلى صراع وجودي على السلطة والثروة.

تتشارك الدولتان في جوهر الأزمة ذاته؛ عسكرة الفضاء العام، وغياب الكفاءة المؤسسية، وهيمنة الولاءات الشخصية على حساب المعايير

المهنية. فالمناصب تُمنح بالمحاباة، والولاءات تُكافأ بالامتيازات، ما يجعل الفساد جزءًا من بنية النظام لا عرضًا طارئًا عليه. ومع ضعف مؤسسات العدالة والرقابة، تغيب الشفافية وتُفرغ الدولة من مضمونها كمؤسسة جامعة، لتتحول إلى ملكية خاصة بيد فئة ضيقة. ومع انهيار الفضاء المدني والأحزاب السياسية، تلجأ النخب إلى عسكرة السياسة وتكوين المليشيات، فتتحول الساحة السياسية إلى ميدان حرب مفتوحة، وتتراجع الدولة أمام قوة السلاح.

في السودان، يبرز الدعم السريع كمثال على عسكرة الفضاء السياسي، بينما في الجنوب تلعب مليشيا الجيش الأبيض الدور ذاته. كلاهما يعبّر عن فشل الدولة في احتكار العنف المشروع، وعن انهيار العقد الاجتماعي لصالح الولاءات القبلية. ومع استمرار الحرب، تتآكل قدرة الدولة على تقديم الخدمات، ويتعمق الفقر، ويتحول الشباب العاطل إلى وقودٍ لحروب لا تنتهي، فتستمر دورة العنف والإفقار بلا أفق واضح للنهاية.

إلى جانب العوامل الداخلية، تتقاطع مصالح القوى الإقليمية والدولية لتزيد المشهد تعقيدًا. فالسودان بات ساحة تنافس بين قوى عربية وإفريقية ودولية تتصارع على النفوذ والممرات والموانئ والذهب، بينما يظل جنوب السودان رهينة لمعادلة النفط والممرات التي تربطه اقتصاديا بالسودان الشمالي. أما القوى الكبرى كأميركا وروسيا والصين فتتعامل مع أزمات البلدين بوصفها ملفات نفوذ وأمن طاقة، لا قضايا بناء دولة واستقرار إقليمي. وهكذا، يصبح القرار الوطني رهينًا لتوازنات الخارج بقدر ارتهانه لتنازع الداخل.

تجربتا السودان وجنوب السودان ليستا استثناءً في القارة، بل تمثلان النمط الأكثر وضوحًا لما بعد الدولة الاستعمارية. وفرة الموارد مقابل غياب المؤسسات. فحين تتحول الهوية إلى أداة صراع، ويُختزل الحكم في زعامة شخصية أو قبلية، تتآكل مقومات الدولة الحديثة وتنهار فكرة المواطنة. ومع غياب مؤسسات العدالة المستقلة والصحافة الحرة والخدمة المدنية المهنية، تفقد الدولة مناعتها الذاتية، ويصبح الانقسام حتميًا والعنف متكررًا.

لم يفهم أصحاب الشأن في البلدين أن الإنقاذ لا يمكن أن يأتي عبر اتفاقات لتقاسم السلطة أو لوقف إطلاق النار فحسب، بل عبر تحوّل بنيوي يعيد تعريف الدولة ومؤسساتها. وغالبا ما يتجاهلون مبدأ ضرورة بناء جهاز

المعهد العالمي للدراسات الاستراتيجية
GLOBAL INSTITUTE FOR STRATEGIC RESEARCH
عضو في جامعة حمد بن خليفة
Member of Hamad Bin Khalifa University

عدالة مستقل يعلو فوق النخب، وإدارة مدنية تقوم على الكفاءة لا الولاء، وجيش وطني موحد يحتكر السلاح باسم الدولة لا باسم الفصائل. كما أن الحوار الوطني الشامل، الذي يضم جميع المكونات دون إقصاء، هو المدخل الضروري لصياغة عقد اجتماعي جديد يُترجم في دستور جامع، يضمن التداول السلمي ويكرّس المساواة أمام القانون.

إن الفشل في السودان وجنوب السودان ليس قدَرًا، بل نتيجة طبيعية لمسار طويل من غياب الرؤية الوطنية وتغليب المصلحة الفردية على العامة. إدراك النخب في البلدين أن بناء مؤسسات قوية هو الضمان الوحيد لبقائها، وليس تهديدًا لها، هو الخطوة الأولى في طريق الاستقرار. فحين تتغلب فكرة الدولة على نزعات الزعامة، وتعلو المصلحة الوطنية على الولاءات الضيقة، يمكن حينها فقط أن يبدأ البلدان رحلة الخروج من دائرة الفشل المزمنة، ويستعيدا موقعهما كركيزتين أساسيتين في أمن واستقرار القرن الأفريقي.